المتقابلات ضد اللزوم في المتلازمات ، لان المتلازمات انما يلزم فيها الوجود الوجود او الارتفاع الارتفاع ؛ واما المتقابلات فانما يلزم فيها الارتفاع الوجود او الوجود الارتفاع . والموضع الذي سلف في المتضادات هو جزء من هذا الموضع . واللزوم في هذه المتقابلات يكون على ضربين : لزوم مقلوب وذلك اذا قويس امران متقابلان الى امر واحد او امر واحد الى امرين متقابلين على ما سلف لنا في المتضادات . واللزوم الغير المقلوب[٢] ، وهو الذي يسمى «المستقيم» هو ان يلزم المقابل مقابله ؛ وهو ايضًا على ضربين : احدهما ان يكون موضوع القول اللازم مقابل موضوع القول اللازم عنه ومحموله مقابل محموله ، والضرب الثاني ان يكون موضوع الثاني مقابل محمول الاول ومحموله مقابل موضوعه . وهذا الموضع 30-35
هو اشهر في الموجبة والسالبة بل هو برهاني ، وهو الموضع الذي يسمى «عكس النقيض» . ومثل ذلك[٣] : ان كان الانسان حيًّا فما ليس بحي[٤] فليس بانسان. هذا في الابطال ، ومثاله في الاثبات : ان كان ما ليس بحي فليس[٥] بانسان ، فما هو انسان فهو حي . ومثال اللزوم بالعكس في المتضادات قولنا : ان كان الجيّد البنية صحيحًا فالمريض ردئ البنية[٦] . واما اذا اخذ على الاستقامة فمثل قولنا : ان كان الجيّد البنية صحيحًا فالردئ البنية مريض[٧] . وكلى الموضعين غير برهاني ويختلفان في الشهرة بحسب الاوضاع ، ولذلك 114a-5
ينبغي ان يتحرّى المشهور من ذلك بحسب وضع وضع .

واما اللزوم الذي يكون في الملكة والعدم فالمشهور منه انما هو الذي على الاستقامة ، مثل قولنا : ان كل البصر حسًّا فالعمى عدم الحسّ . وهذا الموضع مشهور و[٨]غير برهاني ، فانه ليس يلزم اذا كان البصر حيًّا ان يكون الغير المبصر[٩] ميتًا . وكذلك اللزوم المشهور في 10-20
المضاف انما هو اللزوم الذي على استقامة ، مثل قولنا : ان كان العلم ظنًّا فالمعلوم مظنون ، وان كان البصر حسًّا فالمبصر محسوس . واختلال هذا الموضع انه ان كان المحسوس معلومًا فليس يلزم ان يكون الحسّ علمًا .

— ٩ —

[مواضع اخرى]

والموضع الثاني والعشرون هو مأخوذ من النظائر والتصاريف . واعني بالنظائر الاسماء -35
التي هي مثالات اول والاسماء المشتقة منها التي تدل على تلك المعاني التي تدلّ عليها المثالات الاول مقترنة بموضوع ، مثل العدل الذي هو مثال اول والعادل الذي هو مشتق منه . مثال ذلك ان العدل ان كان محمودًا فان العادل محمود وان كان الجور ليس بمحمود 4b
فان الجائر ليس بمحمود ، وهو للاثبات والابطال . وربما كان الامر الذي يقصد بيانه في المشتق اظهر منه في المثال الاول ، فيجعل وجوده في المشتق هو المقدّم ووجوده في المثال هو التالي ، ثم يستثنى المقدم فينتج التالي ، مثل ان كان الجائر مذمومًا فالجور مذموم . واما التصاريف فانها الالفاظ التي تغيّر عن الالفاظ التي هي مثل اول تغييرًا يدلّ على جهة وجود المحمول للموضوع ، وهذا ليس يوجد في لسان العرب الاّ ان يصرّح باللفظ الدالّ على الجهة ، مثل قولنا : ان كان ما استعمل على طريق الطب نافعًا فالطب نافع . وكما -15
انّا ننظر في الاضداد فان كان ضد المحمول في ضد الموضوع فان المحمول في الموضوع ، مثل قولنا : ان كان الخير لذيذًا فان الشر[١] مؤذ ، كذلك ننظر ها هنا في نظائر الاضداد فان الامور المتضادة نظائرها ايضًا متضادة ، مثل قولنا : ان كان العدل علمًا فان الجائر جاهل .

والموضع الثالث والعشرون[٢] مأخوذ من الكون والفساد والامور المكوّنة والمفسدة ، وهو للابطال والاثبات . وينبغي كما يقول تامسطيوس ان يضاف الى ذلك الفاعلات والغايات والافعال ، فان الامور التي كونها خير هي ايضًا خير ، وان كانت هي ايضًا خيرًا فكونها خير . والمأخوذ من الفساد بعكس هذا ، وذلك ان ما كان فسادها خيرًا فهي شر 20
وما كان فسادها شرًّا فهي خير . وكذلك الاشياء التي فاعلها خير فهي خير ، والاشياء التي مفسداتها خير فهي شر . وهذا الموضع مشهور فانه ليس يلزم ان يكون فاعل الشر شرّيرًا ولا فاعل الخير خيّرًا ، وكذلك من الغايات والافعال ، ومثل هذه قريبة بيّنة .